شرح السنة

تأليف

الإمام المحدث الفقيه الحسين بن مسعود البغوي

(٤٣٦ - ٥١٦ هـ)

حققه وعلق عليه وخرج أحاديثه

شعيب الأرناؤوط و محمد زهير الشاويش

الجزء الأول

المكتب الإسلامي

حقوق الطبع محفوظة للمكتب الإسلامي
لصاحبه
زهير الشاويش

الطبعة الأولى
بُدئ فيها ١٣٩٠ وانتهت ١٤٠٠ بدمشق
الطبعة الثانية : ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣م. بيروت

المكتب الاسلامي
بيروت : ص.ب ١١/٣٧٧١ - هاتف ٤٥٠٦٣٨ - برقيًا : اسلاميًا
دمشق : ص.ب ٨٠٠ - هاتف ١١١٦٣٧ - برقيًا : اسلامي

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي نَزَّل الفرقانَ على عبده ليكون للعالمين نذيراً ، والصلاةُ والسلامُ على سيدنا محمد الذي أرسله الله بالهدى ودينِ الحقِّ ، ليظهِرَهُ على الدِّينِ كلِّه ولو كرِهَ المشركون ، وعلى آله وصحبه ومَنْ اهتدى بهديه .

أما بعدُ ، فهذا كتابُ « شرح السنَّةِ » للإمام المفسِّرِ المتقنِ ، والمحدِّثِ الجليلِ ، والفقيهِ البارعِ ، محيي السُّنَّةِ ، أبي محمد الحسينِ بنِ مسعودِ الفرّاء البغَويِّ ، نضعه بين يدي القُرَّاء لأوَّلِ مَرَّةٍ بعد أن اضطلعنا بأعباء تحقيقه ، وضبطِه ، وتخريجِ نصوصه على نحوٍ نرجو أن نكون قد وُفِّقْنَا فيه .

وهو من أجلِّ كُتُبِ السُّنَّةِ التي انتهت إلينا من تُراثِ السلف ترتيباً وتنقيحاً ، وَتوَثُّقاً وإحكاماً ، وإحاطةً بجوانبِ ما أُلِّفَ فيه ، وأنشىء من أجله ، وهو يُبينُ عن سَعَةِ اطلاعٍ على الحديثِ ونَقَلَتِهِ ، ودرايةٍ بالروايات وعللها ، ومعرفةٍ بمذاهب الصحابة والتابعين ، وأئمة الأمصارِ المجتهدين ، وأمانةٍ في النقل والتحقيق .

وقد أولاه المصنفُ رحمه الله عنايةً تامة ، فأحسن انتقاء أحاديثه من

مرويات أهل العدالة والضبط من رواة الحديث النبوي الشريف الذين هم أهل الصنعة المسلّم لهم بالإمامة من أهل عصرهم ، ثم جاء شرحه لها مشتملاً على فوائد شتى من : حلّ مُشكِل ، وتفسير غريب ، وبيان حُكم ، وما إلى ذلك مما يُمتّ بسبب إلى فقه الحديث .

وقد حمله على تأليفه ما شاهده في عصره من جمود كثير من أبناء زمنه على كتب بعض الفقهاء ، وإعراضهم عن الكتاب والسُّنّة ، وإغفالهم البحث عن معانيها ، ولطائف علومها ، فرأى أنّ من حقّ الدّين عليه ، وواجب النصح للمسلمين أن يؤلّف هذا الكتاب الرائع الذي يجمع بين الرواية والدراية لتنصرف هممهم على اختلاف مشاربهم إلى الاقتداء بأئمة السّلف الذين أُلهِموا الفهم الصحيح للإسلام عن طريق التفقه بالقرآن والسُّنّة ، وما يُرشدان إليه من أصول وقواعد .

وقد رتّب كتابه على الموضوعات ، على طريقة أصحاب المصنّفات من المحدّثين ، فجمع الأحاديث المتعلّقة بكل موضوع في مكان واحد ، وأطلق لفظة « كتاب » على العنوان العام الجامع لأحاديث متعددة ، ولأبواب كثيرة من جنس واحد ، كالإيمان ، والصلاة ، والبيوع ، وأطلق لفظة « باب » على الأحاديث التي تدلّ على مسألة خاصة بعينها ، وقد توخّى الدّقة في ذلك أكثر من كلّ من تقدّمه ممن ألّف في موضوعه ، ويظهر ذلك جلياً واضحاً بالمقارنة ، وكثيراً ما يقتبس من الإمام البخاري عناوين الباب بلفظها ونصها الواردة في جامعه الصحيح .

ودرج على أن يفتتح كلّ كتاب ، وأحياناً بعض الأبواب بآيات

تُناسِبُ موضوعَهُ ، مذيّلةً بما أُثِرَ عن الصحابة والتابعين من تفسيرٍ لها ، وتوضيحٍ لمعانيها .

ثم يسوقُ الأحاديثَ المتعلقة بالباب الذي تَرْجَم له من دواوين السنة المعتمدة التي تلقّاها بالسند المتصل إلى مؤلفيها ، وقد التزم غالباً أن يذكر السند إلى النبي ﷺ ، ثم يذكر مخرّجه إذا كان في « الصحيحين » ، أو في أحدهما ، فيقول : متفقٌ عليه ، أو أخرجه البخاريُّ ، أو مسلمٌ ، ومرادُه بذلك أنهما أخرجا أصلَه وبعضَ لفظه ، أو معناه ، لا كلَّه نصاً ، وفي ذلك تساهلٌ غيرُ ضارٍ عند أهل العلم بهذا الفنِ ، وأحياناً يذكرُ الحديثَ بسنده من أحد «الصحيحين» ، ثم يُعَقِّبُ عليه بقوله : هذا حديث صحيح، أو متفق على صحته .

وإذا لم يكن الحديثُ عند واحد منهما ، فكثيراً ما يتقلّدُ قولَ الإمامِ الترمذي في التّصحيح أو التّضعيفِ ، وينقلُ كلامَه في تعليل الخبر، وما قيل في رجاله ممن تُكُلِّمَ فيهم ، وقد يذكرُ كلامَه دونما إشارة إليه ، وأكثرُ ما يفعل ذلك إذا نقله بالمعنى محرّراً منقّحاً ، وربما استقلَّ بالحكم على الحديث تصحيحاً أو تضعيفاً .

وهو يَحْرِصُ أشدَّ الحرصِ على أن يذكُرَ الأحاديثَ الصِّحاحَ ، ولكن ربما ساق معها أحاديثَ ضعافاً دون بيان حالها ، إلا أنه يذكرُها في الشواهد أو المؤكدات ، أو لبيان معنى مجملٍ في حديثٍ صحيح ، أو إذا لم يكن في الباب ما يُغني عنها من الصحاح .

ثم يذكر ما يستفادُ من أحاديث البابِ من الفقه ، وما يتعلّقُ

بعلوم الحديث ، وضبطِ أسماء الرواة وأنسابهم ، وترجمة بعضهم ، والتوفيقِ بين الأحاديث التي تبدو بادئَ الرأي مختلفةً أو متباينة ، وربما تعرّض لمسائل من الفقه لا يتناولُها الحديثُ المخرَّجُ في الباب ، إما استنباطاً من الحديثِ ، أو إلحاقاً بمسألة الباب لمناسبة بينهما .

ثم يذكر اجتهاداتِ الصحابة والتابعين ، وأقوالَ الأئمة المجتهدين في أمهاتِ المسائل المتّفَقِ عليها ، والمختلَفِ فيها [1] ، ويحكي أدلةَ كل منهم بشيء من التفصيل إن احتاج المقامُ إلى تفصيل ، وأحياناً يُجمِلُ القولَ فيها إن لم يكن ثمةَ مايدعو إلى التّفصيل ، وربّما رجّحَ من تلك الآراء ما استبان له صوابُهُ ، وإن كان على خلاف مذهبه الذي ينتمي إليه ، إلا أنه لا يتكلّفُ الطعنَ في أدلة المخالفين ، وهذا غايةٌ في الإنصاف والورع .

على أنه في هذا الكتابِ ينحو منحى المحدّثينَ ومَنْ نهج نهجهم من الفقهاء في التعويلِ على الحديث الصحيح ، والأخذِ به ، فقد صرح في بحث خيار العتق من كتابه هذا بأنه متى صح الحديثُ تعين المصيرُ إليه والأخذُ به [2] .

---

(١) قد يجد القارىء اختلافاً بين ماينقله المصنف من أراء الأئمة في مسائل الخلاف ، وبين ما هو في كتب المتأخرين ، ومرد ذلك أن المؤلف رحمه الله ينقل من كتب الأوائل الذين كانوا يحرصون على نقل أراء الأئمة وضبطها ، بخلاف صنيع كثير من المتأخرين الذين يدونون في كتبهم المسائل التي تضافرت جهود كثير من علماء المذهب عليها ، وربما كان قول الإمام على خلافها ، وقد يكون مرد ذلك إلى أن للإمام في المسألة الواحدة أكثر من قول ، فيختار واحداً منها .

(٢) وقد ترسم بذلك خطى إمامه الشافعي رحمه الله الذي يقول في -

ثم إنه لم يُخلِ كتابه من تفسير غريب الحديث ، وإيفائه حقَّه من الشرح والبيان ، على طريقةِ أهل اللغـة ، من ذكر الاشتقاق ، والاستشهاد بالنظائر ونحوها ، معتمِداً في ذلك أيّما اعتماد على تآليف أبي عبيد القاسم بن سلام ، وابن قتيبة ، وأبي سليمان الخطابي ، وغيرهم من أئمة اللغة ، وأكثر ما ينقل عنهم بحكاية لفظهم نفسِهِ ، وربما تجاوز ذلك إلى الحكاية بالمعنى .

وغرضُ المؤلف رحمه الله من كتابه هذا ، هو جمعُ ماتناثر من الحديث المحتجِّ به في الصحاح ، والمسانيد ، والسنن ، والمعاجم ، والأجزاء ، في جليلِ العلم ودقيقِه ، ليكونَ مرجعاً وافياً وشاملاً لكل ما يحتاجه المسلمُ في أمورِ دِينه ودنياه ، ولذا أدرج فيه من الأحاديثِ ما يتعلّقُ بالعقائد وأصولِ الدين ، والعلم ، والعبادات ، والمعاملات ، وحقوقِ الناس ، ودلائل النبوة ، ومبدإ الوحي ، وشأن المبعث ، والسِّيَرِ ، والمغازي ، والمناقب وأخبار القيامة ، والحشر ، والحساب ، والشفاعة ، وصفة الجنة والنار ، وأخبار القرون الماضية ، وفضائل القرآن ، والزهد ، والرِّقاق ، إلى غير ما أودعه بعدُ من الأحاديثِ في السنن والآداب ، ومحاسنِ الأخلاق ، وسائرِ ما يدخل في معناها من أمور الدين الحنيف .

— « الرسالة » فقرة (٥٩٨) : وأما أن نخالف حديثاً عن رسول الله ثابتاً عنه ، فأرجو أن لا يؤخذ ذلك علينا إن شاء الله ، وليس ذلك لأحد ، ولكن قد يجهل الرجل السنة ، فيكون له قول يخالفها ، لا أنه عمد خلافها ، وقد يغفل المرء ، ويخطىء في التأويل .

فهو سجل جامعٌ أمينٌ للحديث النبوي الشريف ، ولمذاهب الصحابة والتابعين ، والأئمة المجتهدين ، وهو بهذه الصِّبْغَةِ ينفردُ من بين كتب الحديث ، وينهضُ وحدَهُ بإسعاف طلابِ العلم والعلماء إذا ما أرادوا التعرُّفَ على الحديث النبوي ، والتفقُّهَ فيه .

وإنَّ كتاباً كهذا جمعَ إلى جلالةِ القدر ، وعِظَمِ الفائدة ، حُسْنَ الانتقاء ، وإحكام الرَّصفِ ، ودِقَّة التحرير ، لا يُستغرَبُ انتشارُ ذِكْرِه بين طوائف الفقهاء والمحدثين ، وتدارسُ العلماء له على مرِّ الأجيال ، والاقتباسُ منه ، والنقلُ عنه ، والإشادةُ بمؤلفه ، والتنويهُ بعلمه وفضله [1] .

هذا وإن الطريقة التي احتذاها المؤلفُ رحمه الله في كتابه هذا ، من رواية الحديثِ بعد التوثُّقِ من صحته للاستدلال على مسائل الفقه والاستنباط ، تُعتبرُ الطريقةَ المثلى لإرشاد طلاب الحديث والفقه ، فهي تعلِّمهم كيف ينقدون الأسانيدَ والمتونَ ، وكيف يميِّزونَ الصحيحَ من غيره ، وتُدرِّبهم على التفقُّه بالسنة التي هي شرح للقرآن ، وبيانٌ له ، وتُربِّي فيهم مَلَكَةَ الاستنباط ، وتُكَوِّنُ لديهم شخصيةً مستقلة ، وتُعينُهم على الخروج من رِبْقَةِ التقليد المحضِ المذمومِ في القرآن ، إلى الاتِّباعِ المقرونِ بالبصيرة

---

(١) وإنه لفضل عظيم ومنة كبرى تستوجب الشكر منا لله سبحانه وتعالى أن خصنا بنشره ، وأعاننا على طبعه ، وذلل العقبات التي كانت تحول دون الاستمرار فيه .

والبرهان ، وتحملهم على احترام جميع الأئمة وتوقيرهم ، وعدم جعل المسائل الخلافية سبباً للتفرق أو التعادي بين المسلمين ، ولا للتفاخر المفضي إلى ذلك .

وصف النسخ الخطية :

لقد توافرت لنا حين الشروع في التحقيق أكثرُ من نسخة خطية للكتاب وهاك وصفها .

١ ـ **النسخة (أ)** : وهي المصورة عن النسخة المحفوظة بمكتبة الفاتح باستنبول تحت رقم (٨٠٨) ، (٨٠٩) والموجود منها الأول والثاني والرابع ، والأول عدد أوراقه (٣٥٤) ورقة ، مقاسها ١٨×١١ ، وعدد السطور في كل صفحة (١٧) سطراً ، يبدأ من أول الكتاب ، وينتهي بـ « باب خروج النساء إلى المساجد » من كتاب الصلاة .

والثاني عدد أوراقه (٤٣٩) ورقة ، وهو كسابقه في الحجم وعدد السطور ، يبدأ بـ « أبواب النوافل » من كتاب الصلاة ، وينتهي بـ « باب جزاء الصيد » من كتاب المناسك ، ويرجع تاريخ نسخها إلى سنة (٦٩٣)هـ فقد جاء في الورقة الأخيرة من الجزء الثاني هذه العبارة : كتب هذا المجلد والذي قبله العبدُ المذنبُ المفتقرُ إلى رحمة الله تعالى وغفرانه محمدُ ابن عبد الله بن عبد الرزاق التبريزي ، وقد فرغ من تحرير هذا المجلد سابع صفر ختم بالخير والظفر ثاني شهور سنة ثلاث وتسعين وستمائة .

والرابع عدد أوراقه (٣٩٧) ورقة ، مقاسها ٢١ × ١٤ ،

وعدد سطور كل صفحة (١٩) سطراً ، ويبدأ بـ « باب من قصد مال رجل أو حريمه فدفعه » من كتاب أهل البغي ، وينتهي بنهاية الكتاب ، وهو بخط مغاير للأول والثاني ، ويرجع تاريخ نسخه إلى سنة (٨٠٧) هـ ، فقد جاء في الورقة الأخيرة منه هذه العبارة : تم « شرح السنة » بحمد الله ومنّه ، وفرغ من كتبته العبدُ المذنبُ المفتقر إلى رحمة الله سبحانه وتعالى المضطرُّ إلى عفوه : أحمدُ بن محمد بن مزيد بن الحاج محمد الصيرفي الأردبيلي ، وذلك في منتصف شهر الله المعظّم رجب ، سنة ثمان وسبعمائة ، حامداً الله سبحانه وتعالى ، ومصليا على خير خلقه محمد النبي الأمي وآله الطاهرين .

وهذه النسخة بأجزائها الثلاثة تشتملُ على ثلاثة أرباع الكتاب ، والمفقود منها الربعُ الثالث الذي يضم بعض كتاب المناسك ، وكتاب البيوع ، والعطايا ، والهدايا ، والفرائض ، والنكاح ، والعتق ، والإمارة والقضاء ، وأهل البغي ، والخوارج ، وقتل المرتد .

وتعتبر هذه النسخة من أنفس النُّسَخ الخطية وثوقاً وضبطاً وإتقاناً ، فقد كُتِبَتْ بخط نسخي جميل ، وضُبِطَتْ بالشكل ضبطاً كاملاً ودقيقاً ، جرى فيها الناسخان على طريقة الأقدمين ، في وضع حرف (ح) مفردة صغيرة تحت الحاء تمييزاً له عن الجيم والخاء ، ووضع حرف (ع) تحت العين تمييزاً له عن الغين ، وجعل علامة الإهمال فوق الحروف المهملة كقلامة الظفر مضجعة على قفاها ، ووضع نقطة تحت حرف الدال تمييزاً له عن حرف الذال ، ووضع ثلاث نقاط تحت حرف السين ليميز عن الشين ، وكتابة الفتحة أو الضمة تحت الشدة مباشرة إن

كان الحرف المشدد مضموماً أو مفتوحاً ، ووضع الشدة على الحرف المشدد المكسور فوق الحرف ، والكسرة تحته ، وإذا كانت الكلمة تقرأ على وجهين ، ضبطها بالشكل ، وكتب فوقها « معاً معاً » إشارة إلى ذلك .

وهي منقولة عن أصلٍ صحيح قُرِىء على الإمام أبي منصور محمد بن أسعد بن محمد حفدة العطاري تلميذ المؤلف ، وراوي الكتاب عنه ، وهو - أي الأصل - بخط الشيخ الإمام العلامة الرباني سعد الملة والدين محمود ، كما جاء في الورقة الأولى من المجلد الثاني ، وقد أثبتَ على الورقة الأولى من المجلد الأول صورةَ السماع المنقولةِ عن الأصل ، ويرجعُ تاريخه إلى سنة (٥٦٨) هـ ، وفيه أسماء كثيرة للسامعين من الفقهاء ، وأهل العلم .

وقد جاء على هامش كثير من الورقات في المجلد الأول والثاني هذه العبارةُ ، ونحوها : قُوبِلَ بمنقولٍ عنه مصححٍ مقروءٍ على المشايخ المشهورين تغمدهم الله برحمته .

٢ - النسخة ب [١] .

وهي مخطوطة يمانية الأصل ، وتقع في أربعة أجزاء ، الموجود منها

---

(١) وقد تفضل بها علينا شيخنا العلامة الشيخ محمد بن عبد العزيز المانع رحمه الله مشاركة منه في نشر هذه الذخيرة الرائعة ، وكان ذلك قبل وفاته بسنوات ولم ييسر الله له رؤية هذا الكتاب مطبوعاً حيث وافته المنية في بيروت يوم السبت ١٣٨٥/٧/١٢ هـ الموافق ١٩٦٥/١١/٥ م .

ثلاثة ، الأول والثاني في مجلد واحد ، عدد أوراقه (٣٥٣) ورقة ، مقاسها ٢١×١٠ ، وعدد السطور في كل صفحة (٣٣) سطراً ، ويبدأ من أول الكتاب ، وينتهي بـ« باب ركوب الهدي » من كتاب المناسك ، والجزء الثالث عدد أوراقه (٢٢٤) ورقة ، وهو كسابقيه في الحجم وعدد السطور، ويبدأ بـ« باب الحلق والتقصير » من كتاب المناسك ، وينتهي بآخر كتاب الحدود . والمفقود منه ـ وهو الربع الأخير ـ يشتمل على كتاب السير، والجهاد ، والصيد ، والذبائح ، والأطعمة ، والأشربة ، واللباس ، والطب ، والرقى ، والرؤيا ، والاستئذان ، والبر ، والصلة ، والفضائل ، والرقاق ،والفتن .

وهذه النسخة كتبت بخط نسخي معتاد يغلبُ عليها الصحة ، والخطأ فيها قليل ، يُمكن الاعتماد عليها والوثوق منها ، فرغ من كتابة الأول والثاني يوم الخميس ختام شهر شعبان من شهور سنة تسعين وألف ، أحمدُ بن حسن ابن محمد بن شهاب المنياوي الخطيب ، وهي تتفق مع النسخة (أ) في كونها نقلتا عن أصل واحد ، فقد جاء في الورقة الأخيرة من الجزء الثاني ما نصه : قال كاتب أصله هو محمد بن أحمد المتفقه المشتهر بقوندشي : إنه نقل من نسخة له ، أصل ، بخط الشيخ العلامة قطب وقته وفريد دهره الشيخ سعد الدين محمود بن اسفنديار التبريزي رحمه الله ، وهو قرأه على الإمام أبي منصور حفدة العطاري الطوسي قدس الله سره ...

٣ ـ النسخة (ج) [1] وهي مخطوطة منقولة عن النسخة المحفوظة

---

(١) وقد تفضل بإرسالها المحسن المفضال الشيخ محمد نصيف من أعيان جدة وأفاضلها ، وهو ـ حفظه الله ـ من خيرة من شجعنا على طبعه ، وأصل ـ

بمكتبة الحرم المكي ، وهي النسخة الوحيدة التامة من بين النسخ التي اعتمدناها في الطبع ، وتقع في ثلاثة مجلدات ، عدد أوراقها (٥٧٤) ورقة ، مقاسها ٢٥×١٧ ، وعدد السطور في كل صفحة (٣٥) سطراً ، كتبت بخط نسخي معتاد سنة (١٣٦١) هـ وقد ذكر في آخر الورقة الأخيرة من الجزء الثالث فضيلةُ الشيخ محمد بن عبد الرزاق آل حمزة مديرُ دار الحديث بمكة المكرمة ، والمدرسُ بالحرم المكي : أنه قد فرغ من مقابلته على الأصل المنقول عنه مع تصحيح الغلط ، وكتابة الساقط ، وتكميل الناقص ، بمعاونة الأخ محمد بن فدا في البعض ، والبعض الآخر بمعاونة أهله ، وفرغ من ذلك يوم الجمعة الحادي والعشرين من شهر رمضان المبارك (١٣٦٢) هـ في قرية الطائف . ويرجع تاريخ الأصل المنقول عنه إلى أواخر القرن السادس الهجري ، فقد جاء في آخره أنه تم سماعه كلُّه غداةَ يوم الجمعة العاشر من شهر شوال سنة اثنتين وتسعين وخمسمائة ، وهذا الأصل ـ وإن لم يتيسر لنا اقتناء مصورة عنه ـ جليلُ القدر ، مضبوطٌ ، متقنٌ ، مقروء على تلميذ المؤلف ، وهو الإمام الفاضل أبو سعيد مسعود بن محمود بن مسعود بن حسان المنيعي ، وسمعها عليه غير واحد من العلماء الأفاضل ، والفقهاء الأماثل ، منهم مفتي خراسان أحمد بن محمد بن سهل البرقاني ، إلا أن الناسخ عنه لم يكن بالمتقن ، فقد وقع في نسخته التي انتهت

ـ النسخة لفضيلة الشيخ عبد الرحمن بن محمد بن عبد اللطيف آل الشيخ حفظه الله .

إلينا كثير من التحريف والتصحيف والسقط ، تدارك بعضه فضيلة الشيخ محمد بن عبد الرزاق آل حمزة في المقابلة ، وفاته شيء غير قليل .

٤ ـ **النسخة** (د) وهي نسخة مصورة عن الأصل المحفوظ بالمكتبة الأحمدية في حلب ، تحت رقم (٢٩٩) والموجود منها المجلد الأول ، وهو النصف الأول من الكتاب ، وعدد أوراقه (٢٩٩) ورقة ، مقاسها ١٦×١١ ، وسطور كل صفحة (٣٣) سطراً ، يبدأ من أول الكتاب ، وينتهي بـ« باب توريث المبتوتة » وهو آخر كتاب الفرائض ، ولم يعرف ناسخه ، ولا تاريخ النسخ ، ويغلب على الظن أنه من خطوط القرن السابع الهجري ، وهو مكتوب بخط نسخي دقيق لا بأس به ، وضبطت بعض ألفاظه بالشكل ، وجاء في هامشه تصحيحات كثيرة تُفصِحُ عن كونه مقابلًا ومقروءاً ، إلا أنه لم يخل من تصحيفات وتحريفات غير قليلة ، وأحياناً بعض السقط .

٥ ـ **النسخة** (هـ) وهي نسخة مصورة عن الأصل المحفوظ بمكتبة الأوقاف في حلب تحت رقم (١٩٧٤) والموجود منه المجلد الثالث ، وعدد أوراقه (٢٢٨) ورقة ، مقاسها ٢٠×١٢ ، وسطورُ كل صفحة (٢٩) سطراً ، وهو يبدأ من أول كتاب النكاح ، وينتهي بـ« باب قتل الفأرة » وهو آخر كتاب الطب ، كتب بخط نسخي جميل واضح ، وضبط كثير من ألفاظه بالشكل ، والغالبُ عليه الصحة والجودة ، ويرجع تاريخ نسخه إلى سنة (٦٠٥) هـ ، فقد جاء في آخره هذه العبارة : فرغ من تحريره في عشر جمادى الاولى ، سنة خمس وستمائة ، العبدُ

المذنب الفقير إلى رحمته تعالى وغفرانه ، عبد الكافي بن خليل بن عبد الكافي الموقاني .

٦ ـ **النسخة (و)** وهي نسخة مصورة عن الأصل المحفوظ بمكتبة الأوقاف ، تحت رقم (١٩٧١) والموجود منه المجلد الثاني ، وعدد أوراقه (٢٧٥) ورقة ، مقاسها ١٤×٩ ، وسطور كل صفحة (٢٣) سطراً ، وهو يبدأ من أول كتاب الجمعة ، وينتهي بـ « باب خراب الكعبة في آخر الزمان » من أبواب الحج ، وهو أصل جيد مقروء ومقابل ، وخطه واضح جميل ، ضبطت فيه الأعلام المشتبهة ، وبعض الكلمات التي تحتاج إلى ضبط بالشكل ، ويندر وقوع الخطأ فيه ، إلا أن الرطوبة قد ذهبت بالزاوية العليا من أوراقه ، فأتلفت كثيراً من الكلمات ، ويرجع تاريخ نسخه إلى سنة (٧٦٧) هـ فقد جاء في الورقة الأخيرة منه هذه العبارة : تم المجلد الثاني بعد إتمام المجلد الأول على يد ... أحمد بن إبراهيم الدقاني يوم السبت في السابع عشر من شوال في شهور سنة سبع وستين وستمائة ، وإلى جانب ذلك بخط مغاير : قوبل في سلخ ذي القعدة سنة سبع وستين وستمائة .

عملنا في التحقيق

أما عملنا في الكتاب ، فقد اتخذنا النسخة المصورة عن الأصل المحفوظ بمكتبة الفاتح باستنبول أصلًا للتحقيق ، لأنها أصحُّ النسخ التي وقعت إلينا من الكتاب ، على ما فيها من أغلاط يسيرة لا يكادُ يخلو من مثلها كتاب ، ثم قمنا بمقابلتها على ما تبقّى من الأصول المصورة والخطية ، ورجعنا إلى المصادر المتيسّرة التي أخذ عنها المؤلفُ ، أو شاركته في موضوعه ، للتأكّد من صحة النص ، وسلامته من التحريف ، وإلى كتب التراجم ، والأنساب والمُشْتَبِه ، لضبط أسماء الرجال وأنسابهم ، وهم شيء كثير ، وعدد ضخم ، وربما ترجمنا لبعضهم بإيجاز إذا كان ثمة ما يدعو إلى ذلك ، وقد يكون الراوي ممن لا يُحتج به ، فننقلُ كلامَ الأئمة فيه ، وحكمَهم عليه .

ثم خرّجنا أحاديثَ الكتاب من مصادرها في الصحاح والسنن والمسانيد والمعاجم ، وعُنينا بضبط النص بالشكل الكامل ، وذكرنا رقم الحديث أو الصفحة التي ذكر فيها ، وإذا كان للمصدر أكثر من طبعة ، أضفنا إلى ما تقدم ذِكرَ الكتاب والباب تيسيراً للقارىء الذي لا يملك الطبعة التي رجعنا إليها ، وبما أن الإمامَ البخاري رحمه الله يُخرّجُ الحديثَ ذا المعاني الكثيرة المتعدّدةِ في مواضع متفرقة من كتابه الجامع الصحيح ، فقد دللنا عليها كلّها في التخريج .

ثم أبنّا عن درجة كل حديث مما لم يرد في أحد « الصحيحين » من الصحة أوالضعف ، وذكرنا ماقيل في رجاله ممن تُكُلِّمَ فيهم ، مسترشدين بأقاويل جهابذة الحديث ونُقّاده ، فإنهم القدوةُ في هذا الباب ، والمعوّلُ عليهم فيه ، وهو أمرٌ تجدُرُ العنايةُ به أكثرَ مِنْ غيره ، لأنه الطريقُ الصحيحُ الذي لا مَعْدِلَ عنه لإثبات الأدلة الشرعية .

وما أورده المؤلف رحمه الله من الأحاديث التي في أسانيدها ضعف ، فقد اجتهدنا في التماسِ الطرق والشواهد التي تُقوّيها وتشدُّ من أزرها ما وجدنا إلى ذلك سبيلًا .

هذا ولم نخلِ هذه التعليقات مِنْ توجيه نقدات هادئة للمؤلف فيما يُظن أنه أخطأ فيه ، ومن تقوية لبعض الآراء في أمهات المسائل التي يعرضها بأدلة لم ترد عنده ، ومِنْ ذِكر فوائدَ مستنبطةٍ من الأحاديث ، ومن تفسير للغريب الذي أغفل شرحه .

وقد عُنينا بمراجعة الآيات الكريمة ، وترقيمها ، وضبطها بالشكل الكامل ، وتخريج القراءة التي يختارها المؤلف إذا كانت لغير الإمام حفص ، وجعلنا للأحاديث التي يذكرها المؤلف بسنده أرقاماً متتابعة من أول الكتاب إلى آخره بجوار كل حديث ، وصنعنا لكل جزء فهرساً اقتصرنا فيه على ذكر الكتب والأبواب ، وألحقناه به ، وسنقوم إن شاء الله عند نهاية الكتاب بصنع فهارس مفصلة للأحاديث والآثار ، وأسماء الرواة من الصحابة تُيسر الانتفاع به .

وقد يكون في بعض ما ذهبنا إليه من التحقيق شيء من الخطأ الذي

لا يخلو منه عمل إنسان كائناً من كان ذلك الإنسان ، ولا سيما في مثل هذا الكتاب الضخم ، فالمرجو من أهل العلم ألا يبخلوا علينا باستدراكاتهم وتعقباتهم التي سيكون لها أكبر الأثر في استكمال النفع ، وتجلية الحق، وتوثيق التحقيق .

وقبل أن نختم كلمتنا لابد لنا من إزجاء الشكر إلى كل من أسهم في إخراج هذا السفر العظيم إلى عالم المطبوعات ، ونخص منهم بالذكر الأساتذة الأفاضل : محمد ناصر الدين الألباني ، وأحمد راتب النفاخ ، وعبد القادر الأرنؤوط .

ونسأل المولى جلّت قدرته أن يوفّق العلماء ، وطلاب العلم أن ينتفعوا أحسن الانتفاع بما في هذا الكتاب من هدي الرسول الكريم ﷺ ويستفيدوا منه الخير والرشد ، ويسلكوا السبيلَ الأقوم إلى ربهم على بصيرة من هذا الهدي النبوي في كل أمور حياتهم العامة والخاصة ، إنه سميع قريب مجيب ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

١ ربيع الأول سنة ١٣٩١ هـ

٢٥ نيسان سنة ١٩٧١ م

شعيب الأرناؤوط　　محمد زهير الشاويش

ترجمة المؤلف (*)

هو الإمام الحافظ شيخ الإسلام محيي السنة أبو محمد الحسين بن مسعود الفراء البغوي ، أحد العلماء الذين خدموا الكتاب العزيز ، والسنة النبوية بالعكوف على دراستها ، والتأليف فيها ، وإحياء ما درس من معالمها ، وكشف كنوزها ودفائنها .

(*) مصادر ترجمته :

« الاستدراك » ١/٥٧ ، ١/٥٨ لابن نقطة مخطوطة دار الكتب الظاهرية رقم (٤٢٣) حديث ، « وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان » ١/١٧٧ ، لابن خلكان ، « المختصر في أخبار البشر » ٢/٢٢٩ لأبي الفداء إسماعيل بن علي ، « أسماء الرجال » للحسين بن محمد الطيبي ، مخطوطة الظاهرية (٦١٦٤) عام ، ورقة ٤٧ ، « سير أعلام النبلاء » ٢/١٠٣ للذهبي مصورة مجمع اللغة العربية بدمشق ، « تذكرة الحفاظ » ٤/٥٢ ، ٥٣ للذهبي ، « الإعلام بوفيات الأعلام » ورقة ٢/٢٠٦ للذهبي أيضاً ضمن مجموع في الظاهرية تحت رقم (١١٦) ، « الوافي بالوفيات » ١٣/٢٦ للصفدي ، مصورة مجمع اللغة العربية بدمشق ، « مرآة الجنان » ٣/٢١٣ لليافعي ، « طبقات الشافعية » ٤/٤٨ ، ٤٩ لعبد الوهاب السبكي ، « طبقات الشافعية » ورقة ٢/٣٧ للاسنوي ، مخطوطة الظاهرية تحت رقم (٥٦) تاريخ ، « البداية والنهاية » ١٢/١٩٣ للحافظ ابن كثير الدمشقي ، « مناقب الشافعي وطبقات أصحابه —

ولد في بغشور ، والنسبة إليها بغوي على غير قياس ، وقيل : اسم المدينة « بـغ » ، وهي بُليدة بين هراة ومرو الروذ من بلاد خواسان ، أنجبت كثيراً من المحدثين والفقهاء ، وأهل العـلم ، منهم أبو الأحوص محمد بن حيان البغوي ، وأبو جعفر أحمد بن منيـع البغدادي ، وأبو جعفر محمد بن حبويه بن سـلمويه بن النضر بن مرداس البغوي ، والفقيه أبو يعقوب يوسف بن يعقوب بن إبراهيم البغوي ، وأبو القاسم عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغوي ، والقاضي أبو سعيد محمد بن علي بن أبي صالح البغوي ، وإسحاق بن إبراهيم بن عبد الرحمن البغوي ، والحافظ أبو الحسن علي بن عبد العزيز البغوي ، وراجع تراجمهم في « الأنساب » للسمعاني ، و « تاريخ بغداد » للخطيب ، و « تذكرة الحفاظ » الذهبي

ولم تشر المصادر التي ترجمت له إلى السنة التي ولد فيهـا ، ولا كم كان عمره عند موته ، إلا أن جميـع من ترجم له أرّخوا وفاته سـنة (٥١٦) هـ[1] ، وقالوا : إنه بلغ الثمانين أو تجاوزها ، فيغلب على الظن

– من تاريخ الذهبي » ٢/١٩٣ لابن قاضي شهبة ، مخطوطة الظاهرية تحت رقم (٥٧) تاريخ ، « النجوم الزاهرة » ٥/١٢٤ لابن تغري بردي ، « طبقات المفسرين » ص ١٢ ، ١٣ للسيوطي ، «طبقات المفسرين» (٥٨) للداودي ، نسخة مصورة عن مكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة ، « مفتاح السعادة » ١/٤٣٥ و ٢/١٨ لطاش كبري زاده ، « أسماء الرجال الناقلين عن الشافعي ، والمنسوبين إليه » ١/٦٥ لابن هداية ، مخطوطة الظاهرية تحت رقم (٦١٦٤) ، « طبقات الشافعية » ص ٧٤ لابن هداية .

(١) وقد انفرد ابن خلكان من بين من ترجم له ، فأرخ وفاته سنة (٥١٠)هـ .

أنه ولد في أوائل العقد الرابع من القرن الخامس الهجري .

وقد نشأ شافعي المذهب بحكم البيئة التي عاش فيها ، والعلماء الذين التقى بهم وأخذ عنهم ، وكانت له يد مشكورة في المذهب الشافعي ، فقد ألف فيه كتابه « التهذيب » نحى فيه منحى أهل الترجيح والاختيار والتصحيح ، إلا أنه رحمه الله لم يكن يتعصب لإمامه ، ولا يتقيد بغيره ، بل كان ينظر في جميع المذاهب وآراء الأئمة ، ويطلع على حججهم ودلائلهم ، ويأخذ غالباً في كل باب ما يراه أبلغ في الحجة ، وأوفق للنص .

على أنه حين استوت له المعرفة ، وبلغ مرحلة النضج كان يدعو إلى الاعتصام بالكتاب والسنة اللذين هما أصلُ الدِّين وملاكُه ، وإليهما المرجعُ في المسائل الشرعية ، ويؤلف في نشر علومها ، وبث معارفها ، وإحياء مآثرهما التآليفَ النافعة الماتعة حتى استحق بحق لقب « محيي السنة » من أهل عصره وممن جاء بعدهم .

وقد دفعه حبه للعلم ، وحرصه على المعرفة ، وشغفه بالسنة أن يرحل إلى مرو الروذ[1] ليلتقي بإمام عصره غيرَ مدافع الحسينِ بن محمد

---

(١) وتعرف بمرو الصغرى تمييزاً لها عن مرو الشاهجان التي تقع على بعد (١٦٠) ميلاً عنها ، وهي تقع على نهر مرغاب داخلة الآن في حدود تركستان شمال بلاد الأفغان ، ويقع بقربها بلد يسمى : قصر الأحنف ، نسبة إلى الأحنف بن قيس القائد المظفر الذي افتتح تلك الناحية ، وضمها إلى حظيرة الإسلام في عهد الخليفة عثمان رضي الله عنه سنة (٣٢) هـ ، ولمرو شهرة عظيمة في التاريخ الإسلامي بما أنجبت من علماء عظام من القرن الأول للهجرة وحتى نهاية القرن السادس الهجري .

المروزي القاضي ، فتلمذ له ، وتفقه عليه ، وروى عنه ، ونهل من علمه، فكان من أخصّ تلامذته ، وأوعاهم ، وأفضلهم ، وأذكاهم ، ولم تقف همته عند ذلك ، بل طاف بلاد خراسان [1] ، وسمع خلقاً كثيراً من علمائها ، وروى عنهم الصحاح ، والسنن ، والمسانيد ، والأجزاء من أجودِ الطرق وأوثقها ، وأوفاها ، ودرس مذاهب الأئمة المشهورة ، وأحاط بها ، وخاصةً مذهب الإمام الشافعي ، وجالس علماء اللغة ، وحمل عنهم الكتب التي ألفت في غريب الحديث وفَسْرِ معانيه .

ثم إنه ألقى عصا التسيار في مرور الروذ وطنه الثاني ، يؤلف الكتب القيمة في التفسير والحديث والفقه ، ويفيد الطلبة من علمه الجم ، وأفكاره النيرة ، وتعاليمه القيمة ، إلى أن وافته المنية فيها في شوال عام (٥١٦) هـ ، ودفن بجنب شيخه القاضي حسين بمقبرة الطالقاني عن عمر يناهز الثمانين .

---

(١) هي بلاد شاسعة الرقعة إلى الشرق من إيران تشمل الأراضي التي إلى الجنوب من نهر جيحون ، وإلى الشمال من هندوكش ، ويتبعها أيضاً من الناحية السياسية بلاد ماوراء النهر ، وأم مدنها : نيسابور ، ومرو الشاهجان ، وهراة ، وبلخ ، ومرو الروذ ، وطوس ، وفسا ، وأبيورد ، وسرخس ، وجوزجان ، والإقليم الذي يعرف الآن باسم خراسان يضم أقل من نصف خراسان القديمة ، أما بقيتها ، فتابعة لأفغانستان ، وهي البلاد التي إلى الشرق من الخط الذي يبدأ من سرخس في الشمال ، ويمم صوب الجنوب مباشرة ماراً بمنتصف المسافة بين مشهد وهراة ، أما المنطقة الممتدة من مرو حتى نهر جيحون ، فتدخل في أراضي الاتحاد السوفييتي ، راجع « دائرة المعارف » و « بلدان الخلافة » .

شيوخه :

وقد تتلمذ لطائفة من أعلام عصره ، وروى عن جمع كثير من المحدثين ، نذكر منهم :

١ – الإمام الكبير أبو علي الحسين بن محمد بن أحمد المروزي فقيه خراسان ، وشيخ الشافعية في زمنه ، وأحد أصحاب الوجوه المتوفى سنة (٤٦٢) هـ [١]

٢ – مسند مرو أبو عمر عبد الواحد بن أحمد بن أبي القاسم المليحي الهروي المتوفى سنة (٤٦٣) هـ .

٣ – الفقيه الفاضل أبو الحسن علي بن يوسف الجويني المعروف بشيخ الحجاز المتوفى سنة (٤٦٣) هـ .

٤ – المسند أبو بكر يعقوب بن أحمد الصيرفي النيسابوري المتوفى سنة (٤٦٦) هـ .

٥ – الرئيس الكبير أبو علي حسان بن سعيد المنيعي المروزي المتوفى سنة (٤٦٣) هـ

---

(١) وما ذكره صاحب « معجم المؤلفين » في ترجمته من تصانيفه « تلخيص التهذيب» للبغوي في فروع الفقه الشافعي ، وسماه « لباب التهذيب » فوهم ، لأن البغوي رحمه الله هو الذي لخص التعليقة لشيخه هذا في كتابه الذي سماه « التهذيب » أما «لباب التهذيب» الذي هو « تلخيص التهذيب » فهو من تأليف الحسين بن محمد المروزي الهروي ، وهذا متأخر عن الأول .

٦ ـ أبو بكر محمد بن عبد الصمد الترابي المروزي المتوفى سنة (٤٦٣) ﻫ .

٧ ـ شيخ خراسان في عصره زهداً وعلماً الإمام أبو القاسم عبد الكريم ابن عبد الملك بن طلحة النيسابوري القشيري المتوفى سنة (٤٦٥) ﻫ

٨ ـ أبو صالح أحمد بن عبد الملك بن علي بن أحمد النيسابوري الحافظ الثقة محدث وقته بخراسان المتوفى سنة (٤٧٠) ﻫ .

٩ ـ مفتي نيسابور أبو تراب عبد الباقي بن يوسف بن علي بن صالح ابن عبد الملك المراغي الفقيه الشافعي المتوفى سنة (٤٩٢) ﻫ .

١٠ ـ الإمام الفاضل الفقيه عمر بن عبد العزيز الفاشاني ، سمع « سنن أبي داود » من القاضي أبي عمرو القاسم بن جعفر الهاشمي ، عن أبي علي اللؤلؤي عنه ، وحدث بمرو هذا الكتاب وسُمِعَ منه .

١١ ـ أبو الحسن محمد بن محمد الشّيرزي نسبة إلى شيرز قرية بسرخس.

١٢ ـ أبو سعد أحمد بن محمد بن العباس الخطيب الحميدي .

١٣ ـ أبو محمد عبد الله بن عبد الصمد بن أحمد بن موسى الجوزجاني نسبة إلى مدينة بخراسان مما يلي بلخ .

١٤ ـ أبو جعفر محمد بن عبد الله بن محمد المعلّم الطّوسي .

١٥ ـ أبو طاهر محمد بن علي بن محمد بن علي بن بوية الزّرّاد .

١٦ ـ أبو بكر أحمد بن أبي نصر الكوفاني شيخ الزهاد بهراة .

١٧ ـ أبو منصور محمد بن عبد الملك المظفري السرخسي .

١٨ ـ أبو عبد الله محمد بن الفضل بن جعفر الخرقي ـ بفتح الخاء والراء ـ نسبة إلى «خرق» من قرى مرو .

١٩ ـ أبو الحسن علي بن الحسين بن الحسن القريني نسبة إلى ناحية بين مرو الشاهجان ومرو الروذ .

٢٠ ـ أبو الحسن عبد الرحمن بن محمد بن محمد بن المظفر الداودي البوشنجي شيخ خراسان علماً وفضلاً وجلالة وسنداً ، وغير هؤلاء كثير ممن روى عنهم في «شرح السنة» .

تلامذته :

وقد استضاءت بلاد خراسان بعلمه وفضله ، وأقبل عليه طلاب العلم يفيدون منه ، ويأخذون عنه ، ومن هؤلاء :

١ ـ الشيخ العلامة مجد الدين أبو منصور محمد بن أسعد بن محمد حفدة العطاري الشافعي الأصولي الواعظ المتوفى سنة (٥٧١) هـ . وهو الذي روى «شرح السنة» عن المؤلف ، ثم أخذه عنه غير واحد من أهل العلم والفضل كما هو مبين في السماعات .

٢ ـ أبو الفتوح محمد بن محمد بن علي الطائي الهمذاني ، المحدث الواعظ المتوفى سنة (٥٥٥) هـ من تآليفه « الأربعين في إرشاد السائرين إلى منازل المتقين » جمعه من مسموعاته عن أربعين شيخاً ، كل واحد عن واحد من الصحابة .

٣ – أبو المكارم فضل الله بن محمد النوقاني نسبة إلى نوقان قصبة طوس ، وهو آخر من روى عنه بالإجازة ، وبقي إلى سنة ستمائة ، وأجاز للفخر علي بن البخاري شيخ الإمام الذهبي ، وأخذ عنه الكثير من علماء أهل مرو ، وغيرها ممن لم نظفر لهم بتراجم في كتب الرجال .

صفاته :

كان للإمام البغوي رحمه الله من الصفات والمزايا ما كان له أثر كبير في ظفره بلقب « الإمام » و « محيي السنة » و « شيخ الإسلام »[1] ، وغـــير ذلك من النعوت التي أطلقها عليه بحق كل من ترجم له ، فهو حافظ لكتاب الله ، وملم بالقراءات ، وعالم بما أُثِرَ عن الصحابة والتابعين في التفسير ، وذو بصر تام بمذهب الإمام الشافعي . وعالم بالخلاف بين المذاهب ، وهو من أئمة الحديث وحفاظه ، واسع المعرفة بمتونه ، وأسانيده ، وأحوال رجاله ، وهو صاحب عقل لماح ، وحافظة واعية ، وشغف بالبحث والاطلاع ، يجمع إلى صحة النقل وصدق الرواية ، دقة التعبير ، ونصاعة الرأي ، وجزالة البيان ، وهو ذو أفق واسع ، يعرض مذاهب الأئمة بأدلتها بأمانة ودقة ، لايتعصب لمذهب ، ولا يندد بغيره ، حريص على نشـر معارف الكتاب والسـنة ، وتعميم تعاليمها القويمة

---

(١) انظر في تعليل هذه الالقاب ما كتبه الحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي في كتابه القيم « الرد الوافر على من زعم أن من سمى ابن تيمية شيخ الإسلام كافر » وهو من مطبوعاتنا .

الصحيحة ، والرجوع إلى الطريقة التي جرى عليها الصحابة والتابعون ، ومن جاؤوا بعدهم من الأئمة الأربعة ، والسلف الصالح ، ويعتمد مذهب السلف في الصفات والمعتقد ، وهو ذو ورع مشهور ، واستهانة بمتع الدنيا وزخارفها ، وترفُّع عن التماسها ، لا يلقي الدرس إلا على طهارة ، ويلبس ماتيسر له من الثياب ، ويرضى بالقليل من الزاد ، لايشغله عن العلم شيء من مطالب الدنيا ، أو شؤون الحياة ، وهو رضيُّ الخلق ، سمح النفس ، عذب الشمائل ، حسن النية ، صادق الطوية ، وقد ظهر آثار ذلك كله فيما خلّفه من تآليفَ متنوعةٍ أثنى عليها العلماء ، وتلقتها الأمة بالقبول .

أقوال العلماء فيه :

تجمع المصادر التي ترجمت له على جلالة قدره ، ورسوخ قدمه في السنة وعلومها ، وإمامته في التفسير ، والحديث ، والفقه .

قال الحافظ الذهبي : الإمام العلامة القدوة الحافظ ، شيخ الإسلام ، محيي السنة ، صاحب التصانيف .

وقال السبكي : وكان البغوي يلقب بمحيي السنة ، وبركن الدّين ، ولم يدخل بغداد ، ولو دخلها لاتسعت ترجمته ، وقدره عال في الدين ، وفي التفسير ، وفي الحديث ، وفي الفقه ، ستسع الدائرة نقلًا وتحقيقاً ، كان الشيخ الإمام (يريد والده تقي الدين) يجل مقداره جداً ، ويصفه بالتحقيق مع كثرة النقل ، وقال في باب الرهن من تكملة « شرح

المهذب ، اعلم أن صاحب « التهذيب » (يريد الإمام البغوي) قلّ أن رأيناه يختار شيئاً إلا وإذا بحث عنه وجد أقوى من غيره ، هذا مع اختصار كلامه ، وهو يدل على نبل كبير ، وهو حريٌّ بذلك ، فإنه جامع لعلوم القرآن ، والسنة ، والفقه .

وقال ابن العماد الحنبلي : المحدث ، المفسر ، صاحب التصانيف ، وعالم أهل خراسان .

وقال ابن خلكان : كان بحراً في العلوم ، وصنف في تفسير كلام الله تعالى ، وأوضح المشكلات من قول النبي ﷺ ، وروى الحديث ، ودرس ، كان لا يُلقي الدرس إلا على طهارة ، وماتت له زوجة ، فلم يأخذ من ميراثها شيئاً ، وكان يأكل الخبز البحت ، فعُذِلَ في ذلك ، فصار يأكل الخبز مع الزيت .

وقال الحافظ ابن كثير : برع في العلوم ، وكان علامة زمانه فيها ، وكان ديناً ، ورعاً ، زاهداً ، عابداً ، صالحاً .

قال الحافظ السيوطي : هو إمام في التفسير ، إمام في الحديث ، إمام في الفقه

وقال ابن تغري بردي : الإمام ، العلامة ، الفقيه ، المحدث ، المفسر .

وقال اليافعي : المحدث ، المقرىء ، صاحب التصانيف ، وعالم أهل خراسان ، كان سيداً زاهداً ، قانعاً .

وقال أبو بكر بن هداية : الإمام في التفسير ، والحديث ، والفقه كان ديناً ، ورعاً ، قانعاً باليسير .

وقال الطيبي : كان إماماً في الفقه ، والحديث ، متورعاً ، ثبتاً ، حجة ، صحيح العقيدة .

وقال ابن نقطة : إمام ، حافظ ، ثقة ، صالح .

وقال ابن قاضي شهبة : كان إماماً في التفسير ، إماماً في الحديث ، إماماً في الفقه .

مؤلفاته :

لقد ترك البغوي رحمه الله عدة مؤلفات في التفسير ، والفقه ، والحديث ، وإليك وصف ما وقفنا عليه منها :

١ – مجموعة من الفتاوى ضمنها فتاوى شيخه ، وهي مسائل فقهية سئل عنها شيخه الإمام أبو علي الحسين بن محمد المروزي ، فأجاب عنها ، فتتبّعها المؤلف رحمه الله ، وجمعها على ترتيب مختصر المزني ، وفي دار الكتب الظاهرية بدمشق نسخة منه تحت رقم (٣٧٥) فقه شافعي ، نسخت سنة (٩١٣) هـ .

٢ – التهذيب في فقه الإمام الشافعي ، وهو تأليف محرر ، مهذب ، مجرد عن الأدلة غالباً ، لخصه من تعليقة شيخه القاضي حسين ، وزاد فيه ونقص ، وهو مشهور عند الشافعية ، يفيدون منه ، وينقلون عنه ،

ويعتمدونه في كثير من المسائل ، والإمام النووي رحمه الله يكثر النقل عنه في « الروضة »[1] يقع في أربع مجلدات ضخام ، يوجد منه المجلد الرابع في الظاهرية تحت رقم (٢٩٢) فقه شافعي ، يرجع تاريخ نسخه إلى سنة (٥٩٩) هـ .

٣ - « معالم التنزيل » وهو تفسير متوسط جامع لأقاويل السلف في تفسير الآي ، محلى بالأحاديث النبوية التي جاءت على وفاق آية أو بيان حكم ، وقد تجنب فيه إيراد كل ما ليس له صلة بالتفسير ، وقد سئل شيخ الإسلام ابن تيمية في «الفتاوى» ١٩٣/٢ عن أي التفسير أقرب إلى الكتاب والسنة ؟ الزمخشري ، أم القرطبي ؟ أم البغوي ؟ أم غير هؤلاء ؟ فقال: وأما التفاسير الثلاثة المسؤول عنها ، فأسلمها من البدعة والأحاديث الضعيفة البغوي .

وقد طبع أكثر من مرة ، وجميع طبعاته لا تخلو من تحريف ، وتصحيف ، وهو جدير بأن يعنى به ، ويطبع طبعة علمية محررة .

٤ - « مصابيح السنة » جمع فيه طائفة من الأحاديث مما أورده الأئمة في كتبهم محذوفة الأسانيد ، وقسمها إلى صحاح وحسان ، وعنى بالصحاح ما أخرجه الشيخان أو أحدهما ، وبالحسان ما أخرجه أصحاب السنن ، طبع عدة مرات ، وهو كتاب مشهور متداول عُني به العلماء قراءة ، وتعليقاً ، وشرحاً .

---

(١) هو من أوعب الكتب في المذهب الشافعي ، وقد يسر الله للمكتب الاسلامي طبعه ، وقد صدر منه حتى الآن ثمانية أجزاء .

وقد اعتمده الخطيب التبريزي ، وزاد عليه ، وهذبه في كتابه : « مشكاة المصابيح » وقد طبع أكثر من مرة في بلاد تركستان والهند ، وأجود طبعاته الطبعة الأخيرة التي نشرها المكتب الإسلامي بتحقيق الاستاذ ناصر الدين الألباني .

٥ — « شرح السنة » وقد سبق وصفه .

٦ — « الأنوار في شمائل المختار » ذكره صاحب « كشف الظنون » وغير واحد ممن ترجم له ، وعرض له الكتاني في « الرسالة المستطرفة » ص ٨٨ ، وقال : رتبه على أحد ومائة باب على طريقة المحدثين .

٧ — « الجامع بين الصحيحين » ذكره صاحب « كشف الظنون » وبعض من ترجم له ولم نقف عليه .

٨ — « الأربعين حديثاً » ذكره ابن قاضي شهبة عن الذهبي .

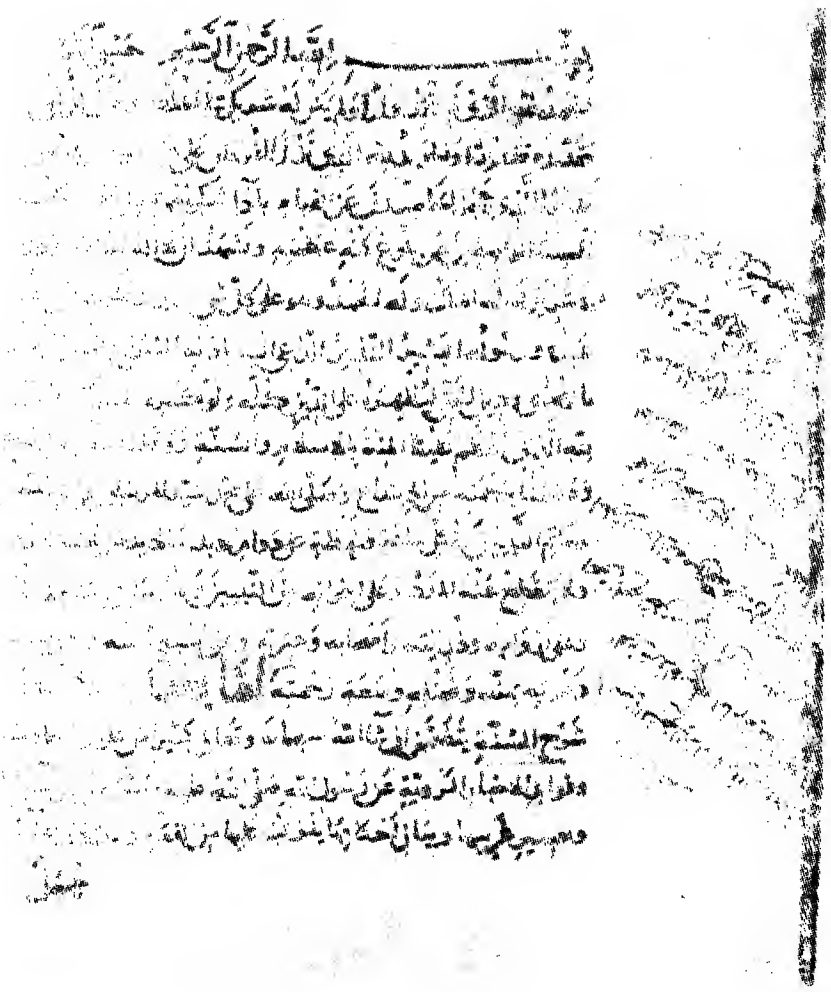

لوحة رقم (١) وهي الصفحة الأولى من الجزء الأول من النسخة (أ)

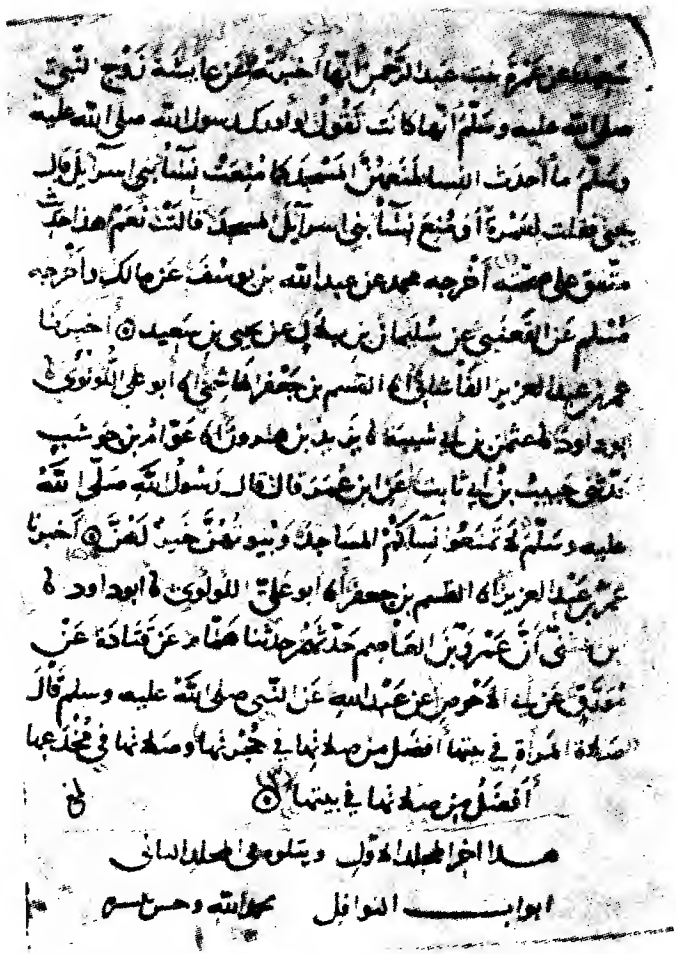

لوحة رقم (٢) وهي الصفحة الأخيرة من المجلد الأول من النسخة (أ)

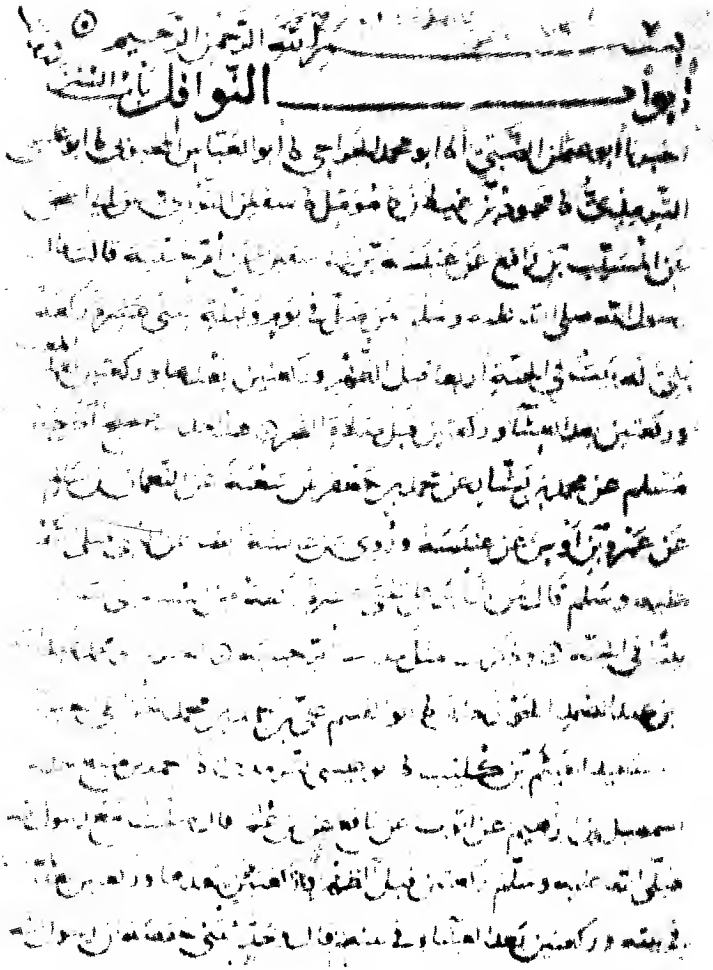

لوحة رقم (٣) وهي الصفحة الأولى من الجزء الثاني من النسخة (أ)

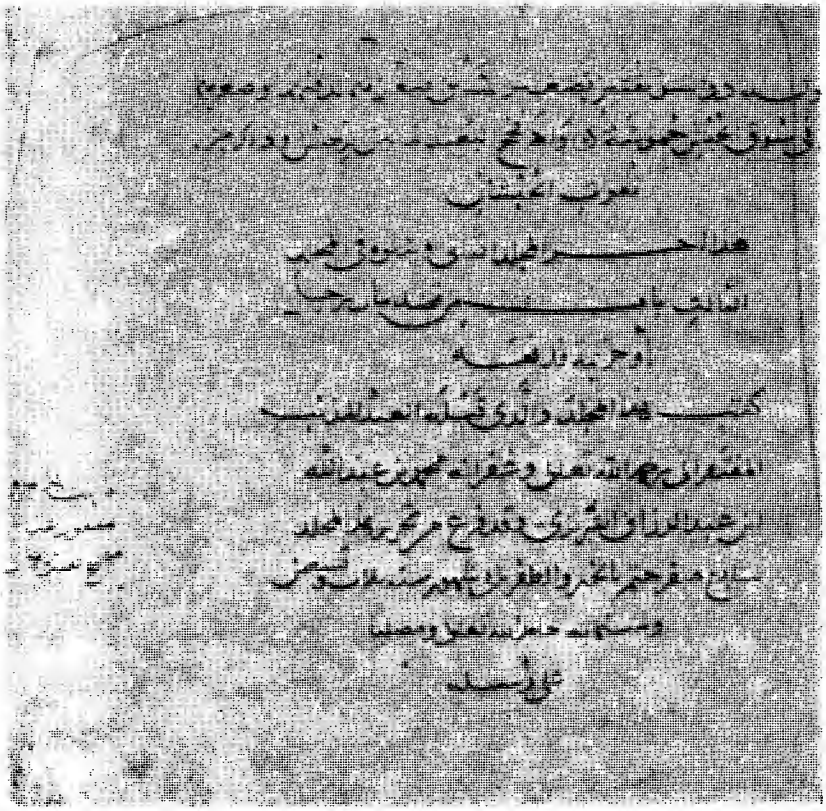

لوحة رقم (٤) وهي الصفحة الأخيرة من المجلد الثاني من النسخة (أ)

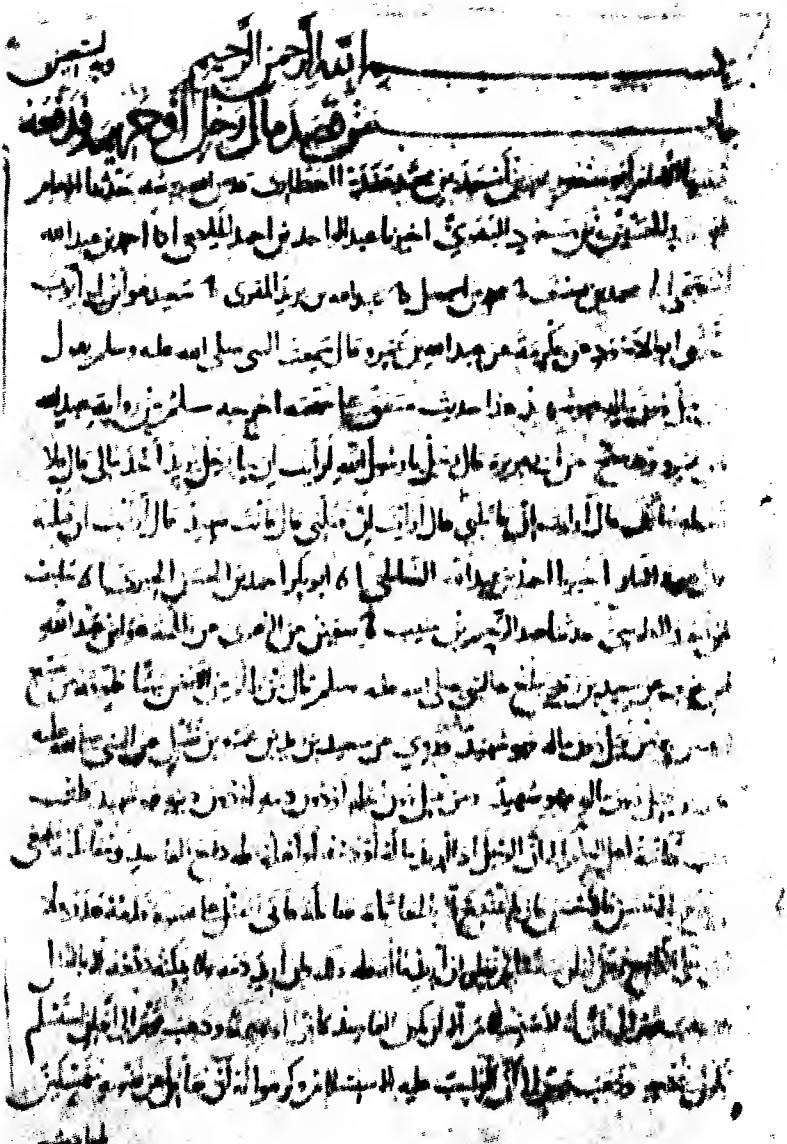

لوحة رقم (٥) وهي الصفحة الأولى من المجلد الرابع من النسخة (أ)

لوحة رقم (٦) وهي الصفحة الأخيرة من المجلد الرابع من النسخة (أ)

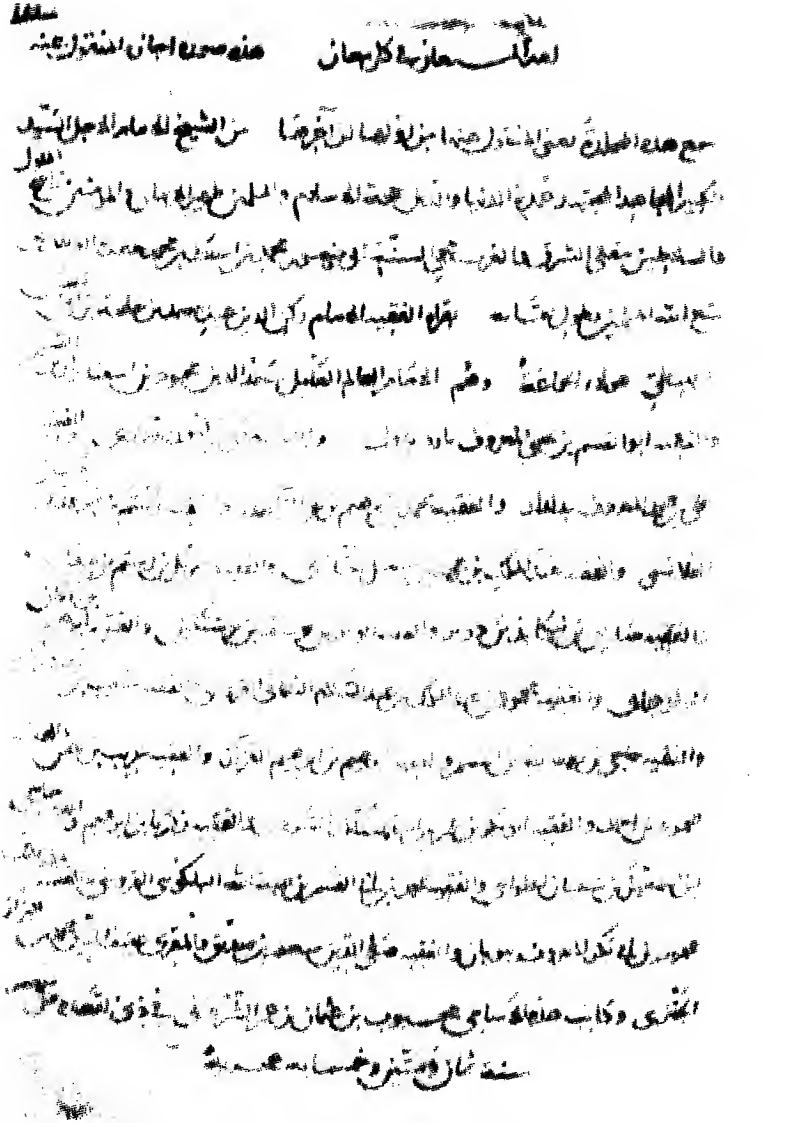

لوحة رقم (٧) وهي السماع الثاني من أول الجزء الأول من النسخة (أ)

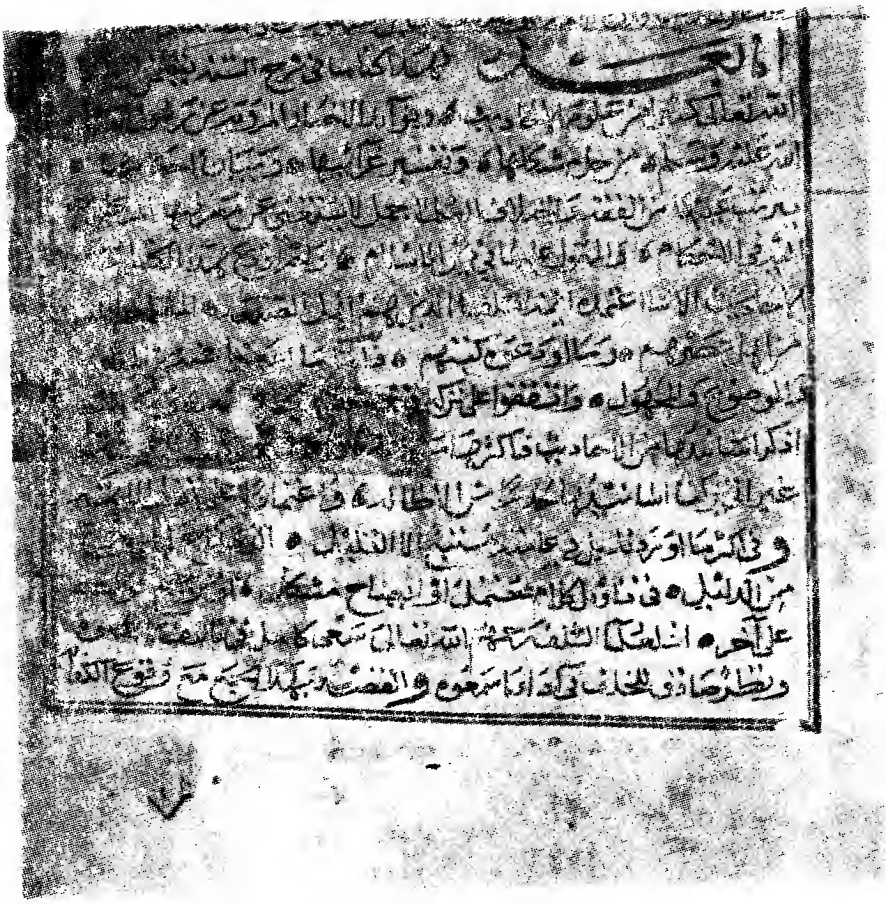

لوحة رقم (٨) وهي الصفحة الأولى من المجلد الأول من النسخة (ب)

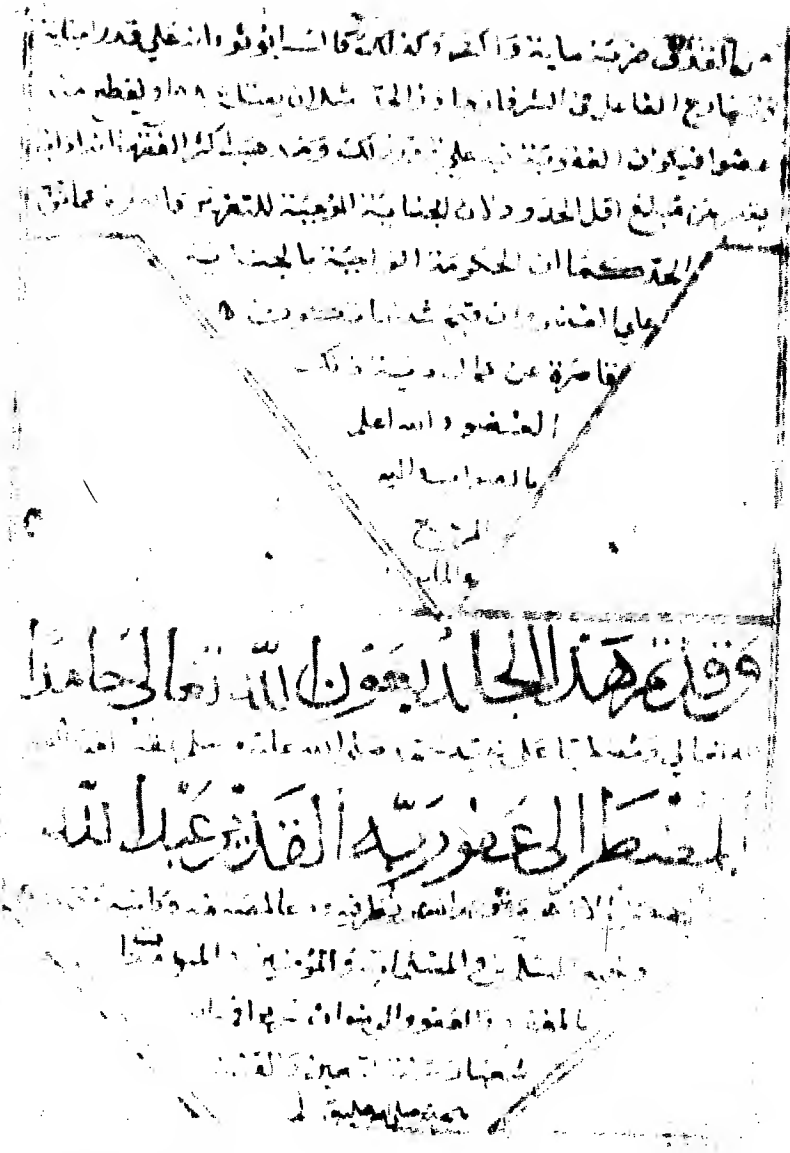

لوحة رقم (٩) وهي الصفحة الأخيرة من المجلد الثالث من النسخة (ب)

لوحة رقم (١٠) وفيها صورة السماع المنقول عن النسخة المكية

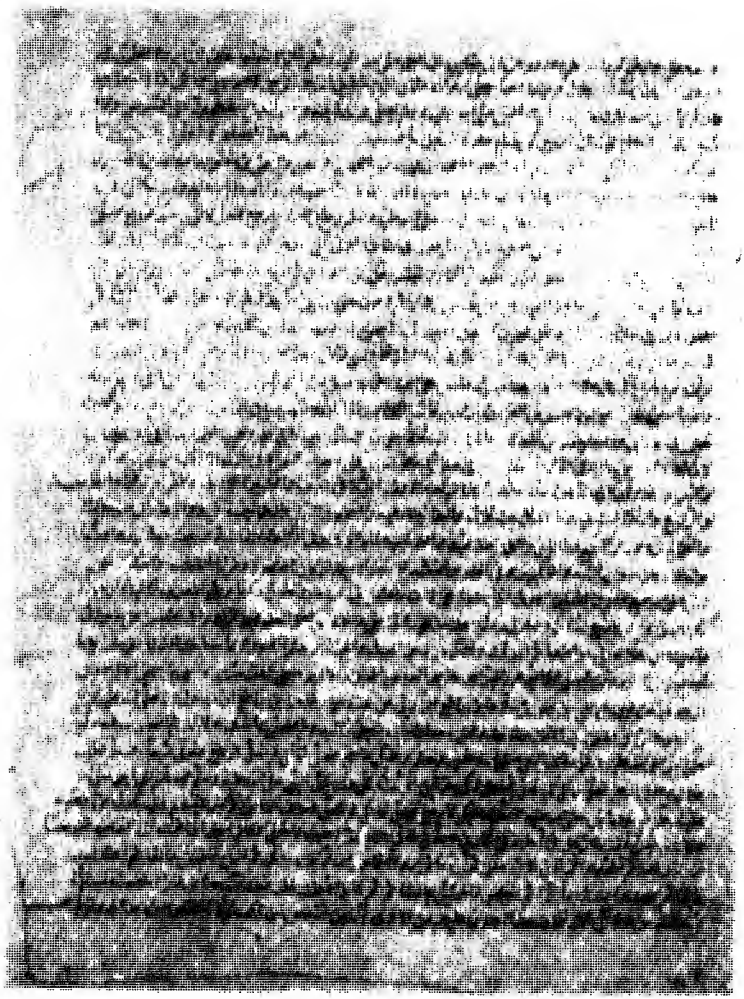

لوحة رقم (١١) وهي الورقة (٧٢) وجه أول من المجلد الأول من النسخة (د)

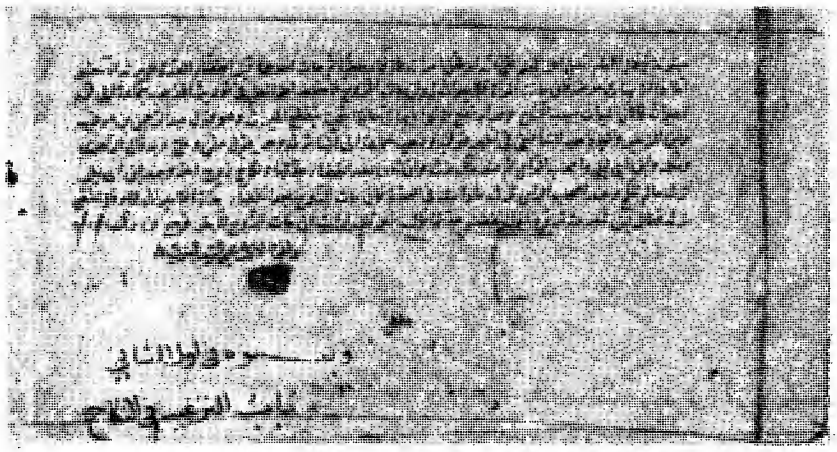

لوحة رقم (١٢) وهي الصفحة الأخيرة من المجلد من النسخة (د)

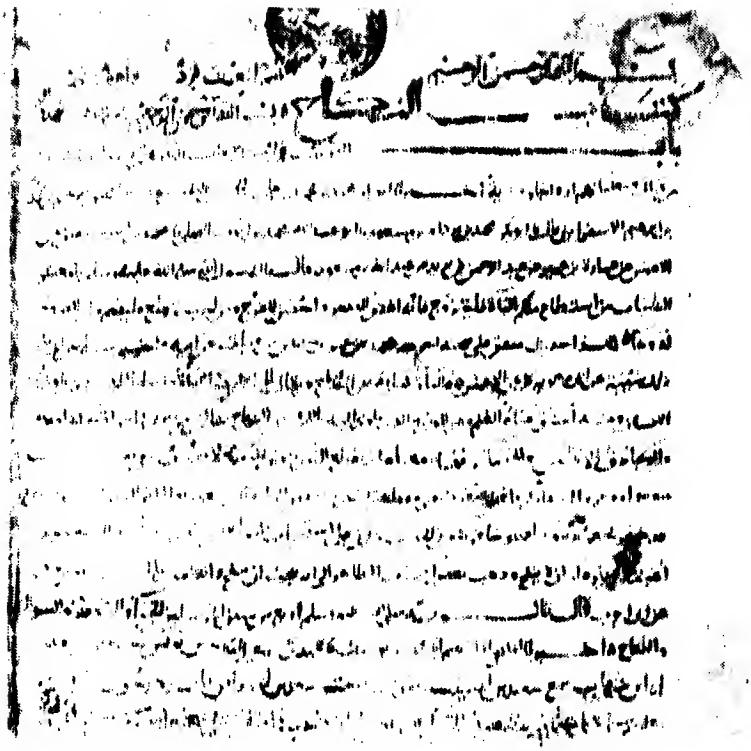

لوحة رقم (١٣) وهي الصفحة الأولى من المجلد الثالث من النسخة (ه)

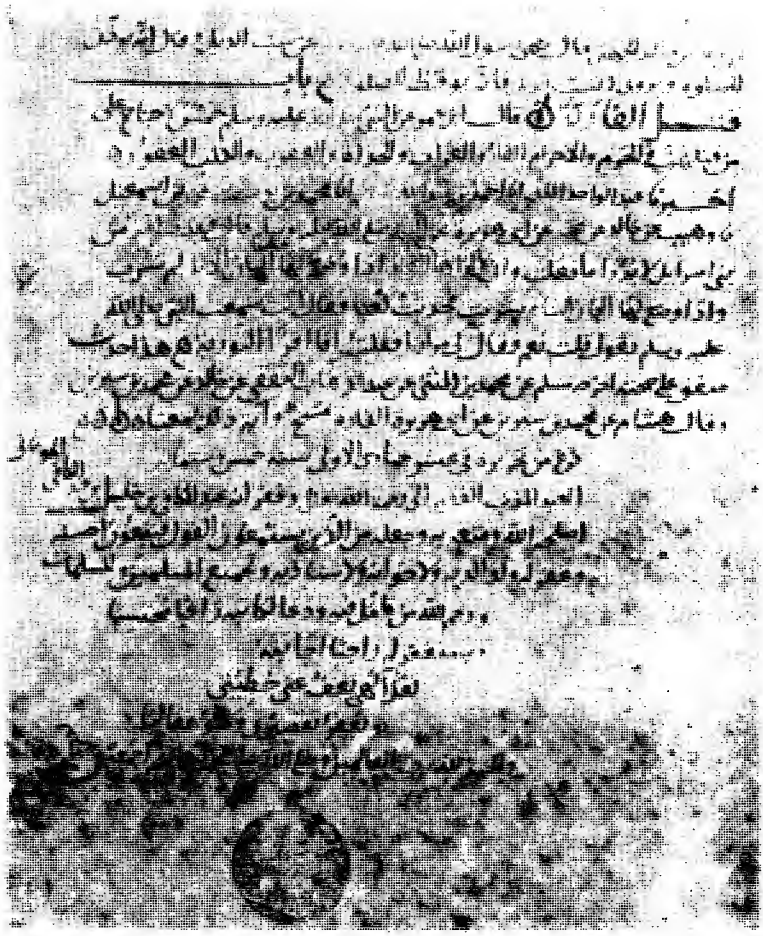

لوحة رقم (١٤) وهي الصفحة الأخيرة من المجلد الثالث من النسخة (هـ)

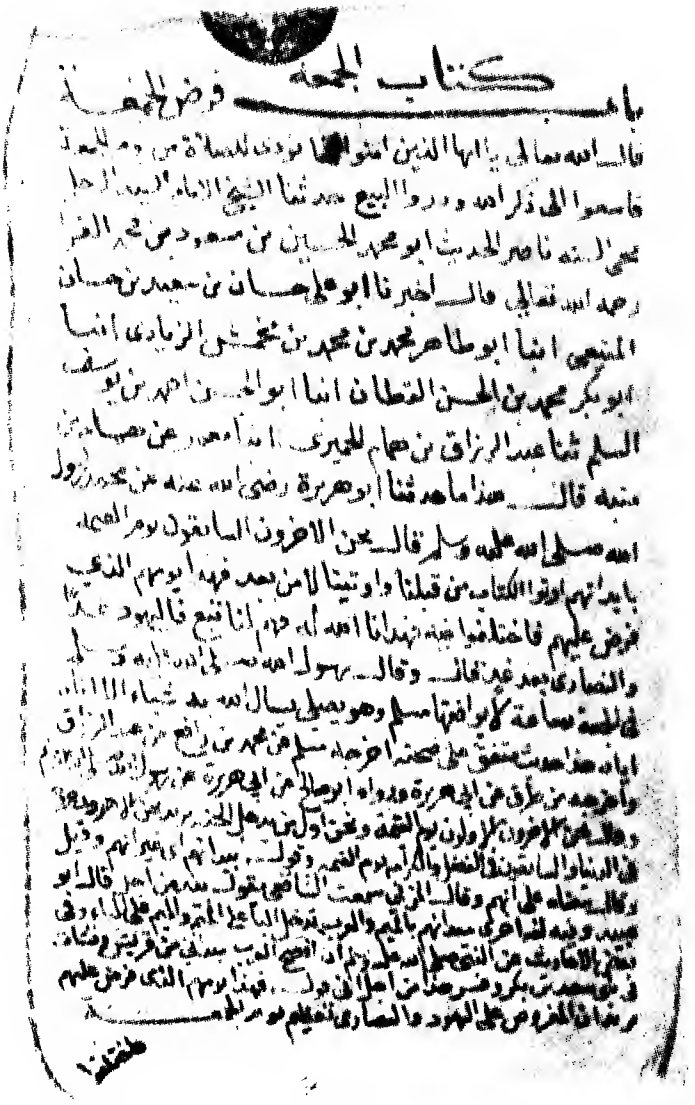

لوحة رقم (١٥) وهي الصفحة الأولى من النسخة (و)

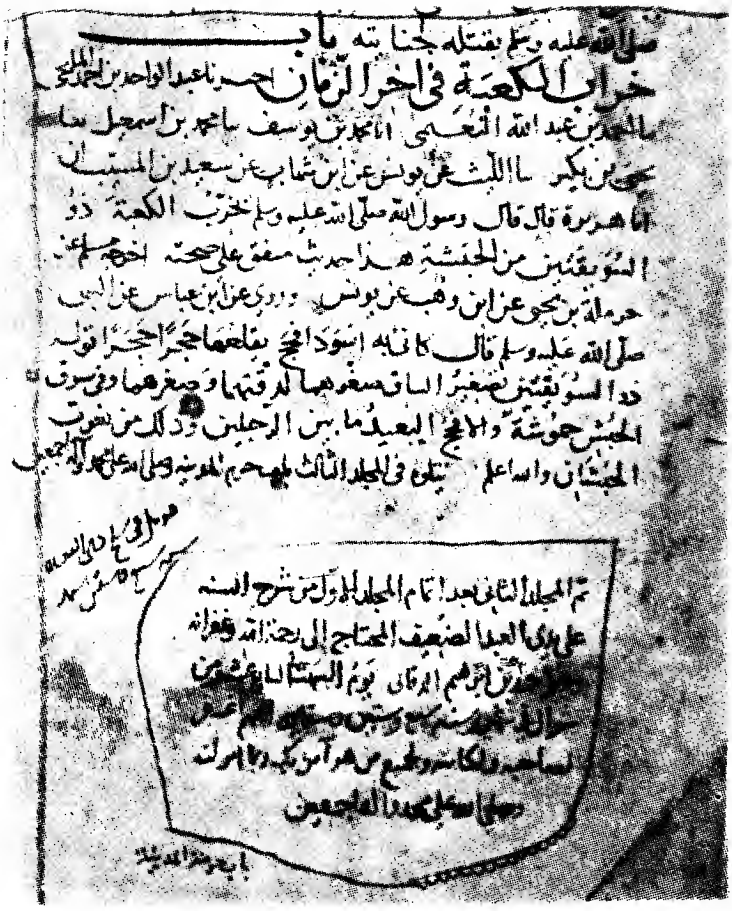

لوحة رقم (١٦) وهي الصفحة الأخيرة من النسخة (و)